الأمم المتحدة

A/62/746

الجمعية العامة

Distr.: General
17 March 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ١١٣ (د) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب خمسة عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أبلغكم بأن حكومة الأرجنتين قررت الترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ في الانتخابات المقرر إجراؤها في شهر أيار/مايو القادم.

وتجدون طيه نسخة من التعهدات والالتزامات الطوعية للأرجنتين (انظر المرفق).

(توقيع) خورخي **أرغوييو**
السفير
الممثل الدائم

180308 180308 08-27364 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية والانكليزية والفرنسية]

التعهدات والالتزامات

قررت الأرجنتين الترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وكانت الأرجنتين قد انتخبت عضوا في المجلس في العام الذي أنشئ فيه، بأغلبية ١٥٨ صوتا من مجموع ١٩١ صوتا، لكنها اضطرت إلى ترك مقعدها في المجلس بعد العام الأول نتيجة السحب الأولي لتجديد أعضائه. وقررت الأرجنتين في تلك المناسبة عدم تقديم طلب للحصول على ولاية جديدة بغية ضمان مبدأ التناوب الإقليمي.

وفي مرحلة مبكرة، منذ صدور تقرير الفريق الرفيع المستوى الذي ساعد الأمين العام عام ٢٠٠٤ على المضي قدما في عملية إصلاح المنظمة، دعمت الأرجنتين، إلى جانب عدد صغير من الدول الأخرى، فكرة إنشاء مجلس حقوق الإنسان من أجل زيادة الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وهو ما تجلى في مشاركة الأرجنتين النشطة في المفاوضات التي أُجريت في نيويورك وجنيف، وكذلك في مختلف المناسبات والمشاورات المعقودة في هذا الصدد.

ومنذ إعادة إقرار النظام الديمقراطي عام ١٩٨٣، في الأرجنتين، وفي ضوء السياق التاريخي والسياسي الذي شهدت فيه تعطيل المؤسسات والانتهاكات الجسيمة والمنتظمة لحقوق الإنسان في عهد إرهاب الدولة، اتخذت الأرجنتين موقفا قائما على مبدأ الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها على المستوى المحلي، وتمكنت بالتالي من الإسهام في التطور التدريجي والمفاهيمي والحقيقي لحقوق الإنسان في القانون الدولي.

وصدقت جمهورية الأرجنتين على معظم الصكوك الإقليمية والدولية النافذة في مجال حقوق الإنسان. ومنحت العديد منها الصفة الدستورية منذ إصلاح الدستور الوطني عام ١٩٩٤. وفي هذا الإطار، قبِل البلد إشراف أجهزة الرقابة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان وما فتئ يقدم، في هذا الصدد، التقارير الدورية المطلوبة.

وصدقت الأرجنتين على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. ووقعت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الملحق بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان من أجل إلغاء عقوبة الإعدام والبروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يسعى إلى إلغاء عقوبة الإعدام. كما اعترفت

باختصاص لجنة القضاء على التمييز العنصري في تلقي الرسائل ودراستها، وصدقت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

وما برحت الأرجنتين تتعاون مع هيئة الإجراءات الخاصة التابعة للجنة حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، وجهت حكومة الأرجنتين في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ دعوة مفتوحة ودائمة إلى الآليات المواضيعية الخاصة التابعة للّجنة أوضحت فيها أنه سيُسمح دائما لممثلي النظام العالمي لحقوق الإنسان وخبرائه بدخول البلد عند الطلب.

وتسعى الأرجنتين إلى تلافي حصول فراغ في مجال الحماية مما دفعها في أحدث دورات مجلس حقوق الإنسان إلى تأييد القرارات التي تنص على تجديد ولايات الإجراءات الخاصة. كما تدعم عددا كبيرا من القرارات وتشارك في تقديمها. واعتمد المجلس في دورته العادية الثانية قرارا قدمته الأرجنتين بشأن ''الحق في استجلاء الحقيقة'' .

وتعتبر الأرجنتين أن عمل الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان ينبغي أن يكون شاملا باستمرار وأن يفضي إلى إنشاء آليات للتعاون والتشاور من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في جميع البلدان. وبالتالي، فإنها ما فتئت تحاول القيام بدور الوسيط مع باقي الوفود وتحافظ على علاقات سلسة مع ممثلي المنظمات غير الحكومية. ونحن ندرك أن اتخاذ موقف تعاوني سيسهم في التنفيذ الطبيعي والناجح للمهام المضطلع بها في عمل الأمم المتحدة عن طريق تعزيز النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

وفي هذا السياق، تعرب الأرجنتين عن ارتياحها لأنها من بين البلدان الأولى التي خضعت للفحص من جانب آلية الاستعراض الدوري العالمي. وتدعم الأرجنتين هذه الآلية لأنها تعتبرها أداة هامة من أدوات تخفيف الطابع السياسي في النظام العالمي من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

إن التجارب المستقاة من الماضي القريب، بما ارتُكبت فيه انتهاكات منتظمة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان، ومن الحاضر الذي وجد السبيل إلى الحقيقة والتذكر والعدالة والجبر، قد أسهمت في رسم معالم سياسة الأرجنتين في هذا المجال، بوصفها سياسة تستند إلى المبادئ داخل البلد وفي العلاقات الدولية. وفي هذا الصدد، ولأول مرة في تاريخ الديمقراطية في الأرجنتين، قررت سلطات الدولة الثلاث، التي تمثل مجتمعا ناضجا وحركة وطنية دؤوب من حركات حقوق الإنسان – تشكل قدوة للعالم – أن تزيل العقبات التي تحول دون التحقيق مع المسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في عهد إرهاب الدولة ومعاقبتهم.

وأخيرا، نود في هذه المرحلة الجديدة من توطيد مجلس حقوق الإنسان أن نقدم إسهاما حثيثا من أجل مواصلة تحسين معايير الحماية لكافة شعوب العالم. وفي هذا الصدد، تلتزم الأرجنتين بما يلي:

- دعم الإجراءات الخاصة وتوطيد الإجراءات والأجهزة الجديدة المسؤولة أمام المجلس، وترشيد الآليات، على ألا يؤدي ذلك إلى فجوة في الحماية.

- استعراض الممارسات مقابل الأنظمة، من قبيل اقتراح عدم اتخاذ خطوات في مشروع قرار معين. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الدول تلجأ إليه وتبرر موقفها بتفسير تعسفي للمادة ٦٧ من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي تعادل المادة ٩١ من النظام الداخلي للجمعية العامة. ومن الضروري أن يتوافر لدى أعضاء المجلس الاستعداد للخوض في جميع المسائل المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بروح من الحوار والتعاون.

- المشاركة بنشاط في الفريق العامل المكلف بصياغة بروتوكول للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦، بناء على اقتناع الأرجنتين بأن حقوق الإنسان هي حقوق غير قابلة للتجزئة ومترابطة ولا تخضع للترتيب الهرمي.

- تشجيع الحوار بين المنظمات غير الحكومية ومجلس حقوق الإنسان.

- التعاون من أجل التوصل إلى تنفيذ آلية الاستعراض الدوري الشامل بكفاءة وفعالية.